تجارب بعض الدول الاجنبية والعربية في ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي

أ.د. صباح النجار
كلية التراث الجامعة/بغداد
قسم ادارة الاعمال

أ.م. د. مها كامل جواد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد
قسم ادارة الاعمال

المستخلص

يعد التعليم العالي من أهم نتاجات المجتمعات المتمدنة إذ تساهم مؤسساته في رفد المجتمع بالملاكات الاكاديمية والمهنية والفنية فضلا عن دور هذه المؤسسات في تكوين ونشر المعرفة من خلال البحث العلمي. ومن الطبيعي ان تحظى مؤسسات التعليم العالي بأهتمام الحكومات وتوفير التشريعات والانظمة لضبط هذه العملية، فظهرت انظمة مختلفة مثل ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي واصبحت مثل هذه الانظمة من سمات العصر الراهن خصوصا في المجتمعات المتقدمة ، ولكن مازال العديد من الجامعات في الدول العربية ومنها العراق تخطوا بخطوات قصيرة على الرغم من وجود التشريعات التي تمهد الطريق للحصول على الاعتمادية في التعليم العالي، لذلك فان هذا البحث يهدف مراجعة تجارب الاعتماد الاكاديمي في عينة من الدول المتقدمة والدول العربية ومنها العراق. توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها على الرغم من مرور حوالي خمس سنوات على تجربة الاعتمادية في الجامعات العراقية، الا انها ماتزال بحاجة الى تكثيف رعاية والتزام وزارة التعليم العالي ورئاسات الجامعات لانجاح هذه التجربة، وإن عملية ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات العراقية تعاني من مشاكل ادارية وتنظيمية ومالية وضعف في الخبرات العلمية والعملية.

ABSTRACT

Higher Education is one of the civil society outputs, its institutions provide society with academic, technical, and professional cadre. Higher education institutions contribute to the creation and diffusion of knowledge through scientific research. Naturally, such institutions are given great attention by governments, quality management and accreditation systems were developed to control higher education institutions and their programs of study. Despite the fact that many constitutions were issued to pave the road toward academic accreditation in the Arabic countries including Iraq, we still witness a very slow progress in academic accreditation. Therefore, this research is intended to review the accreditation experiments in some developed and Arabic countries. This research concluded that the accreditation attempts in the Iraqi universities still require an intensive attention and commitment from the Ministry of Higher Education and Scientific Research, as well as, university headquarters, and that quality assurance and accreditation process still face many managerial, organizational, financial problems, in addition to the lack of scientific and practical experience.

مـــــــقـــدمـــــــة

في ظل الانفتاح العالمي واحتدام المنافسة وظهور الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات وتزايد عدد الطلبة والجامعات والتنوع الكبير في برامج التعليم العالي، بات لزاما على مؤسسات التعليم العالي في العالم الاستجابة لذلك والتأكد من أن المؤسسات التعليمية والبرامج الدراسية والطلبة ترقى الى مستوى معياري من حيث الجودة والكفاءة ، مما يتطلب اجراء تقييم مستمر للوقوف على مستوى اداء المؤسسات التعليمية ومقارنتها بالمعايير الدولية الرصينة. ومن هنا اصبحت جودة التعليم من الاهداف الاساسية التي تطمح اليها الدول المتقدمة والنامية، فالعبرة ليست في تقديم تعليم عالي، وانما في تقديم تعليم عالي يتميز بالجودة العالية. لم تكن بيئة التعليم الجامعي في الوطن العربي بمعزل عن العديد من التحديات التي دعت الى ضرورة التأكيد على جودة العملية التعليمية داخل هذه المنظمات، وامام هذه التحديات انعقد المؤتمر السادس لاتحاد الجامعات العربية في عام 2006 وفي اعقاب ذلك تم انشاء مجلس ضمان الجودة والاعتماد عام 2007 ووضع مجموعة أدلة استرشادية للجامعات لتقويم جودة ادائها ضمن اطار اتحاد الجامعات العربية، واستجابة لذلك وفي عام 2009 تم استحداث مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمستوى قسم وكذلك على مستوى الجامعات العراقية مع تشكيل مجالس ضمان الجودة والاعتماد فيها دعماً لإدارة ومراقبة برامج المؤسسات التعليمية في العراق، وتم اصدار دليل جودة واعتمادية والذي يستند في محاوره على دليل اتحاد الجامعات العربية. على الرغم من مرور حوالي خمس سنوات على تأسيس مراكز ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات العراقية فإن الاقسام التي حصلت على الاعتماد الاكاديمي مازالت تعد على اصابع اليد وفي كل من الجامعة التكنولوجية وجامعة بغداد وجامعة النهرين وجامعة بابل وجامعة الكوفة. وماتزال هناك العديد من العقبات الادارية والمالية ونقص في الخبرات تقف حائلا أمام حصول العديد من الكليات او الاقسام على الاعتمادية، ومازال هناك ايضا مجال كبير للتعلم من تجارب الدول الاجنبية والعربية في ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي. لذلك فأن هذا البحث قد جاء ليسلط الضوء على التجارب الاجنبية والعربية في مجال ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي وامكانية الاستفادة منها للحصول على الاعتماد الاكاديمي، وقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على جهودنا البحثية السابقة في هذا المجال. يتكون البحث من ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول للمنهجية اذ تضمن مشكلة البحث واهدافه واهميته ومنهجه وعينته. أما المبحث الثاني فقد خصص لاستعراض التأطير النظري للموضوع وتضمن ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي وانواع الاعتماد الاكاديمي وخطوات الحصول عليه واهم المعوقات التي تعترض عملية الحصول على الاعتماد الاكاديمي. ركز المبحث الثالث على عينة من تجارب الاعتماد الاكاديمي في بعض الدول الاجنبية (امريكا، بريطانيا، المانيا، فرنسا، واليابان) وفي بعض الدول العربية (العراق، الكويت، الامارات العربية المتحدة، السعودية، ليبيا، مصر، والسودان). توصل البحث الى جملة استنتاجات اهمها أنه على الرغم من مرور حوالي خمس سنوات على تجربة الاعتمادية في

الجامعات العراقية، الا انها ماتزال بحاجة الى تكثيف رعاية والتزام وزارة التعليم العالي ورئاسات الجامعات لانجاح هذه التجربة، وإن عملية ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات العراقية تعاني من مشاكل ادارية وتنظيمية ومالية وضعف في الخبرات العلمية والعملية.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولا- مشكلة البحث

شهدنا في الآونة الاخيرة طفرة كبيرة في عدد الكليات الحكومية والأهلية من حيث عددها ومن حيث تنوع الاختصاصات العلمية وأعداد الطلبة المقبولين فيها، وهي اليوم تتنافس فيما بينها لكسب اكبر عدد ممكن من الطلاب، من ناحية اخرى ظهرت تحولات كبيرة في التعليم العالي بسبب تنوع احتياجات سوق العمل وتزايد الطلب على التعليم العالي وهذه العوامل تجبر الكليات الحكومية والاهلية على الاهتمام بمعايير ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي لكي تصل الى التميز بالاداء، ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث تتلخص بالتساؤل الآتي:

" ماهي الدروس التي يمكن ان تستفيد منها الكليات من تجارب الجامعات الاجنبية والعربية في مجال ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي؟"

ثانيا- أهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:-

1. **تسليط الضوء على معايير ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي المطلوبة في التعليم العالي.**
2. **تقديم تأصيل نظري لبعض التجارب العربية والاجنبية لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي.**
3. **التعرف على معايير الاعتماد الاكاديمي على وفق اتحاد الجامعات العربية.**
4. **مسح لأهم معوقات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي.**
5. **المساهمة في رفد موضوع الاعتماد الاكاديمي بدراسات اضافية تغطي الندرة الواضحة في البحوث والدراسات المتعلقة به بما يساهم في تشجيع الدراسات التي تغطي ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي.**

ثالثا- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من كونه يساهم في تعميق فهمنا وادراكنا لمعايير ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي وتطبيقهما في الكليات والجامعات الحكومية والاهلية، فضلاً عن ذلك فإن النتائج التي سيتوصل اليها البحث تساعد قيادات الكليات في رسم استراتيجيات وسياسات تمهد الطريق أمام تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي لاسيما وأن الكليات الاهلية قد فرضت حضورها مادياً ومعنوياً بحيث اصبحت واقعاً ملموساً رغم جميع المعوقات التي تواجهها.

رابعا- منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال جمع المصادر اللازمة لانجاز البحث واستخلاص الدروس المفيدة منها والتي يمكن ان تساهم في زيادة معرفتنا بمفهومي ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي لتحقيق التميز في التعليم الجامعي الاهلي.

خامسا- عينة البحث

اقتصرت الدراسة الحالية على تجارب في الاعتماد الاكاديمي في خمس دول متقدمة هي امريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان، وثمان دول عربية هي العراق والسعودية والاردن ومصر والكويت والامارات العربية المتحدة وليبيا والسودان.

المبحث الثاني

ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي: خلفية نظرية

أولا- ضمان الجودة الاكاديمية

يذكر(Staggs,1999,5) بان الجودة هي ستراتيجية تهتم بتغيير القيم الجوهرية وثقافة المنظمة وتؤكد على زيادة الحماس والمشاركة بين اعضاء المنظمة(الفوال والصافتلي،2010، 96). بينما يعرف مؤتمر اليونسكو للتعليم والذي اقيم في فرنسا – باريس عام 1998 الجودة على انها مفهوم متعدد الابعاد ويشمل مجموعة وظائف وانشطة مثل :- (المناهج الدراسية ، البرامج التعليمية ، البحوث العلمية ، اعضاء هيئة التدريس، الطلبة ، المباني والمرافق والادوات ،التمويل والادارة المالية ، سياسات واجراءات القبول، المكتبات، نظام التقييم والامتحانات، التقنيات الحديثة ومدى توافرها واستعمالها، توفير الخدمات، علاقة المنظمة التعليمية بالمجتمع) (حمزة،2012، 48). وتعد الجودة احد الاساليب للارتقاء بالتعليم في العصر الحالي الذي اصبح يسمى عصر الجودة كما اطلق عليه بعض المفكرين ، اذ لم تعد الجودة مفهوما غامضاً يمثل دليلاً للترف والتقليد بين المنظمات بل اصبح حاجة ملحة وضرورية أوجبتها الظروف الحالية المعاصرة ودليل البقاء للمنظمة التعليمية (حسن ،4،2007).

تعرف الجودة الاكاديمية وفقا لما أوردته وكالة الجودة البريطانية بانها مدى نجاح الفرص التعليمية المتاحة للطلبة في مساعدتهم على تحقيق الدرجات العلمية المطلوبة ، وضمان توفر التدريس الجيد والفعال ، فضلا عن توفر الفرص التعليمية الملائمة، وعلى ضوء ذلك ينبغي توفر ضمان الجودة التعليمية والتي يقصد بها جميع الانظمة والموارد والمعلومات المكرسة للمحافظة على معايير الجودة وتحسينها من ضمان جودة التعليم والتعلم. استنادا الى Craft فان الهدف من تحقيق الجودة في التعليم هو اعتماد الاساليب التي يمكن من خلالها اقناع الحكومة والمستثمرين بان المؤسسات التعليمية تقوم بعملها بشكل جيد لضمان

جودة خريجيها وفق مؤشرات ومعايير مختلفة من اجل التحسين المستمر في العملية التعليمية وتطوير مستوى البحث العلمي بما يخدم المجتمع (صبري،2009، 152).

ان المفهوم التقليدي لجودة التعليم مرتبط بعمليات الفحص والاختبار والتحليل لايتناغم مع التطورات الحالية والتغييرات الحالية في المجتمع من حيث تفكير الفرد والتغيير في اسلوب الحياة والوسائل التقنية المتعددة التي اصبحت متاحة الاستخدام مقارنة بالسابق، لذا فان الامر يحتم علينا التحول الى المفهوم الحديث لضمان الجودة المستند على ضرورة بناء نظم لادارة الجودة في التعليم والتي تتطلب مشاركة جماعية من قبل جميع اطراف العملية التعليمية لضمان تحقيق الاهداف العامة من حيث البقاء والاستمرارية . لقد فرضت علينا التغييرات في الوقت الراهن ضرورة الاخذ بمنهج يتجاوز حدود الواقع ويستشرف المستقبل بمايحمل في طياته من فرص وتهديدات ، من هنا يتوجب توجيه المنظمات التعليمية نحو ضمان الجودة والاعتماد لضمان تحقيق الاهداف (حسن،2007، 3) .

ان لضمان الجودة طابع مختلف في الدول العربية عما هو عليه الحال في الدول المتقدمة ، اذ ان هناك العديد من العوامل التي تجعله عملية فريدة ومنها (ندرة التنافس لاجتذاب الطلبة ، قلة عدد الجامعات المتنافسة ، ارتفاع كلفة استقدام خبراء اجانب ، مدى توفر الخبراء وقت اجراء عملية التقييم ، ظهور كبير ومفاجئ لمنظمات تعليمية اهلية) (حسن ، 2007، 6). واستنادا الى (Holm & Nielson, 2000, 55) فأن منظومة التعليم العالي المسؤولة عن تحقيق الجودة بشكل عام تشتمل على خمسة متطلبات اساسية ومتداخلة هي:- مستوى الطلبة و البرامج الاكاديمية و الهيئة الاكاديمية و الادارة الجامعية و المباني والمرافق. تمثل هذه المتطلبات أساساً لاعتماد وتقييم المنظمات التعليمية في الدول المتقدمة، اذ يعد استيفاءها كلها أو بعضا منها بمثابة تصنيف للاداء الاكاديمي، وفي ضوء ذلك نجد ان بعض الجامعات في الدول المتقدمة تُصنف كمؤسسة ابحاث لتميزها في تقديم الدراسات والبحوث المتميزة (صبري ، 2009، 156).

مما سبق يتضح ان ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي مصطلحان متلازمان معا لايمكن الفصل بينهما، اذ لايمكن توضيح مفهوم الاعتماد الاكاديمي ما لم نعرج على مفهوم الجودة وضمان الجودة.

ثانياً - الاعتماد الاكاديمي

يستند الباحثون في تعريف الاعتماد الاكاديمي على ضمان الجودة الاكاديمية، فمنهم من يعرفه بانه نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى منظمات التعليم والبرامج الدراسية(NQAA, 33 ,2004) ، ومنهم من يعرفه على انه الاداة الفعالة والمؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرار تطورها. أما (Harold & David, 2000, 150) و (Davis & Ringsted, 2006, 310) فيعرفانه على انه يمثل الاعتراف بان المنظمة التعليمية او البرنامج التعليمي يرقى الى مستوى معياري محدد وهذا ما يعد حافزا للارتقاء بالعملية التعليمية وضمان قدر متفق عليه من الجودة. يرتبط

الاعتماد الاكاديمي في التعليم العالي بمبادئ ادارة الجودة التي تبدو متداخلة في مضمونها ومخرجاتها، فضلا عن ان ارتباط الاعتماد مع مفاهيم اخرى قد تبدو متوازية معها مثل الاعتراف بالشهادات وتراخيص مزاولة المهنة. تتولى مهمة الاعتماد الاكاديمي منظمات متخصصة انشئت لهذا الغرض ومن سماتها انها غير حكومية وغير هادفة للربح ومضمونة الحيادية على الاقل(الفوال والصافتلي،2010، 95).

يعد الاعتماد جانب فرعي من إدارة الجودة فهو بمثابة أداة وإجراء يتم استخدامها لتقييم المفهوم وتطبيقاته، وهو ضروري أيضا لسببين هما: أن تتحمل المؤسسات الأكاديمية المسؤولية أمام بعضها لتحقيق أهداف واضحة ومحددة من خلال برامج تعليمية مناسبة، والتأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفاً(حسين،2005، 174-175).

وقبل استعراض تجارب الدول في الاعتماد الاكاديمي لابد من التمييز بين الاعتماد والتأهيل والترخيص والاعتراف. فالاعتماد يشير إلى العملية المنظمة التي تستخدم من أجل تحديد مدى تحقق الأهداف التعليمية المتفق عليها، ومعنى ذلك أنه يؤكد على النتائج النهائية التي تتجسد لدى الطلاب. أما التأهيل فهو عملية تمنح بواسطتها الوكالات أو الاتحادات غير الحكومية المعرفة المتخصصة للأفراد الذين يواجهون مواصفات محددة مسبقاً. او هو عملية منح صلاحية من المنظمات والوكالات العالمية لأية مؤسسة تتوافر فيها المعايير الموضوعة من قبلها. بينما يشير الترخيص او الاجازة الى العملية التي بواسطتها تمنح الوكالات غير الحكومية التصريح للشخصية أو المنظمة التي تتفق مع معايير ومتطلبات محددة. ويوجد نوعان من الترخيص هما: الترخيص المؤسسي والذي يمنح للمؤسسات والترخيص الشخصي والذي يمنح للافراد. أما الاعتراف فهو العملية التي يتم من خلالها الحصول على درجة أكاديمية في دولة ما كأساس للدخول إلى سوق العمل هذا على المستوى العام، أما على المستوى الخاص فانه يهتم بتجديد خبرات التعلم في جامعة ما.

ان المنظمات التي تمنح الاعتماد الاكاديمي تعمل على التحقق من توفر مجموعة شروط قبل منح الاعتماد الاكاديمي وهي:- توافر رسالة واهداف تعليمية ملائمة، امتلاك الموارد المناسبة لتحقيق رسالة المنظمة التعليمية، وجود نظام توثيق مناسب، بيان القدرة على ان المنظمة مستمرة في تحقيق اهدافها ورسالتها (حسن، 2007، 9).

ثالثا- أهداف الاعتماد الاكاديمي

يسعى الاعتماد الاكاديمي الى تحقيق الاهداف الاتية (Uram,2005,2) (www.minshawi.com):-

1- **التاكد جودة البرامج الاكاديمية أي ان المنظمة التعليمية او برامجها تحقق الحد الادنى من المعايير والشروط، وان المنظمة التعليمية تعمل فعلا على تحقيق هذه الاهداف.**

2- التأكد من تحقيق المؤسسة التعليمية مستوى جيد من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل الاعتماد.

3- خدمة المجتمع- ويتم ذلك من خلال تشجيع التنافس بين منظمات التعليم ومن خلال منح الاعتماد على مستويات(ممتاز،جيد جدا،جيد) وإعلان ذلك.

4- تشجيع المؤسسة التعليمية على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتي لبرامج العملية وقدراتها المادية والمعنوية بما يضمن التطوير إلى الأفضل.

5- توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات، والتجارة بالشهادات العلمية والخوض في الممارسات الرخيصة التي تضر بالسمعة التربوية لمنظمات التعليم.

6- تشجيع تطوير وتحسين منظمات التعليم من خلال عمليات فحص وتقويم الأنشطة بالفعالية التربوية.

7- ضمان حماية منظمات التعليم من أخطار الضغوط الخارجية والتي تروم تقويم أوضاعها ومن ثم تهديد استقلالها وتدمير كفاءتها التربوية.

8- التأكد من توفر الشروط الأكاديمية في برامج المنظمة الخاضعة لعملية الاعتماد.

9- تقديم معايير التميز التي تشجع المنظمات التعليمية على تحسين برامجها.

10- تخفيف الضغط على التعليم الحكومي وتحسين جودة مخرجاته.

11- تعريف أبناء المجتمع والمؤسسات الرسمية بواقع المؤسسات التعليمية ومستواها العلمي وقوة برامجها وطبيعة المؤسسات التي تخرجوا منها.

تواجه منظمات التعليم في الدول النامية العديد من العقبات عند تطبيقها للاعتماد الاكاديمي ومنها(حسن، 2007، 16):-

- **قلة الخبراء الاجانب لاجراء عملية التقييم**
- **قلة المعرفة باللغات الاجنبية يعرقل عملية التقييم**
- **لاتوفر الدراسات الذاتية قدر كافي من المعلومات**
- **غياب مقيمون خارجيون محايدون**
- **وجود مشاكل عديدة خاصة بالطبيعة الدعائية للتقارير وهشاشتها**
- **قلة الموارد المالية المطلوبة لاجراء عملية التقييم والاستعانة بالخبراء الاجانب.**

<u>رابعا- خطوات الحصول على الاعتماد الاكاديمي</u>

واستنادا الى (Uram,2005,18) فإن المؤسسات التعليمية تتمكن من الحصول على الاعتماد الاكاديمي بأتباع الخطوات الاتية:-

1. **اعداد المعايير- ويتم بالاشتراك مع منظمات تعليمية ذات علاقة بمعايير الاعتماد.**
2. **نشر ثقافة الجودة – يجب على المنظمات التي تطبق الاعتماد لاول مرة ان تعمل على نشر ثقافة الاعتماد الاكاديمي بين جميع العاملين فيها .**
3. **التقييم الذاتي – تعد المنظمة او البرنامج الذي يطلب الاعتماد "دراسة تقييم ذاتي" لغرض مقارنة ادائها في ضوء معايير منظمة الاعتماد المعنية.**
4. **زيارة الخبير – الغرض منها الوقوف على مدى استعداد المنظمة للتقييم ويقوم بها شخص واحد او اكثر في حالة الاعتماد للبرامج او في حالة الاعتماد المؤسسي من قبل الجهة التي ستمنح الاعتماد الاكاديمي.**
5. **الزيارة الميدانية – تختار هيئة الاعتماد المعنية فريق يزور المنظمة التعليمية لتحديد مدى تحقيق المنظمة او البرنامج للاعتماد.**
6. **نتائج الاعتماد – اذا اقتنعت منظمة الاعتماد المعنية ان البرنامج حقق معايير الاعتماد فانها تمنحها الاعتماد ويُدرج اسم المنظمة التعليمية او البرنامج في قائمة المنظمات او البرامج المعتمدة.**
7. **المتابعة - تتابع منظمة الاعتماد كل مؤسسة تعليمية او برنامج معتمد سنويا طوال فترة الاعتماد الممنوح للتحقق من انها مستمرة في تحقيق المعايير.**
8. **اعداد التقويم – تعيد منظمة الاعتماد دوريا تقييم كل مؤسسة او برنامج بعد انقضاء فترة الاعتماد (والتي تتراوح بين 3-10 سنوات).**

<u>خامسا - انواع الاعتماد الاكاديمي</u>

استنادا الى (Uram,2005,3) و (النجار، 2007، 6-7) و (ابو الشعر، 2009، 2) فأن هناك نوعين من الاعتماد الاكاديمي للمنظمات التعليمية وهي:-

1- **الاعتماد المؤسسي (العام):- يختص هذا النوع من الاعتماد بتقييم وتثمين مؤسسات التعليم الكبيرة مثل الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة او معاهد التأهيل المهني في التعليم العالي. وتعرف هذه المؤسسات التعليمية الكبيرة بـ "المنظمات او المعاهد الابوية Parent Institutes of Organizations" وهكذا فأن البرامج التي تقدمها الاقسام او الكليات ضمن هذه المنظمة الكبيرة كالجامعة مثلا لايتم تقييمها او تثمينها بشكل منفرد، لذلك فأن الاعتماد المؤسسي يكون ذا مدخل وتوجه واسعين. ويقوم هذا الاعتماد على 5 محاور هي:- (أعضاء هيئة التدريس، ومساحة الارض، قاعات التدريس، القبول والتسجيل، المكتبة).**
2- **الاعتماد التخصصي (البرامجي): يهتم هذا النوع من الاعتماد بتثمين وتقييم برامج الدراسة المتخصصة او الكليات او الاقسام ضمن مؤسسة تعليمية كبيرة كالجامعات مثلا. يُركز هذا الاعتماد**

على البرامج الاكاديمية التخصصية التي تقدمها المنظمة بشكل منفرد، وهو ضروري للتخصصات المهنية التي لايكفي لها الاعتماد العام وانما يتطلب منها الحصول على الاعتماد الخاص من المنظمة المهنية المختصة ذات العلاقة بالمهنة، ويرتكز هذا النوع من الاعتماد على سبعة محاور هي:-(الخطة الدراسية ، اعضاء هيئة التدريس، الطلبة، المكتبة، المختبرات والورش والمعامل، الادارة، التجهيزات والوسائل التعليمية).

إن الاعتماد بنوعيه المؤوسسي والتخصصي يمثل الحد الادنى من متطلبات الجودة، وتتحدد جودة التعليم في الجامعات من خلال العديد من العوامل الداخلة في هيكلية الجامعة ومرافقها ومناهجها وطرق تدريسها وتدريسييها وفلسفتها وغير ذلك (صبري،2009، 160-161). ولهذا يمكن القول بان الاعتماد وسيلة من وسائل ضمان الجودة التي تتعدى حدود المألوف في حين أن ضمان الجودة كعملية تقييم تتخطى تحقيق الجودة وتمثل نوع من التقييم المؤسسي (العام).

المبحث الثالث

بعض التجارب العالمية في الاعتماد الأكاديمي

نال موضوع ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي اهتمام ورعاية المسؤولين عن التعليم في المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة بفترة طويلة قبل التفكير بهذا الموضوع في مؤسسات التعليم العربية، واختلفت مجالات تطبيقه في دول العالم الغربي من خلال استخدام معايير اعتماد متنوعة في تلك الدول، لذلك فإننا نرى انه من الضروري اجراء مسح لبعض النماذج الاجنبية لاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي بهدف تعلم بعض الدروس التي نأمل ان تمهد الطريق لتبني ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات العراقية الحكومية والاهلية.

<u>اولا</u> - تجارب الاعتماد الاكاديمي في بعض الدول الأجنبية

1- ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الولايات المتحدة الامريكية (الرشيد،2009) (الجلبي، 2011).

بدأ التعليم العالي في امريكا كقطاعاً خاصاً وليس حكومياً او عاماً وذلك قبل نحو قرنين من الزمن، ولم ينص الدستور الامريكي آنذاك على ضرورة مراقبة مؤسسات التعليم بطريقة مركزية ولكن التقييم كان يتم من خلال الطلاب او اولياء أمور الطلاب، ولكن بنهاية القرن التاسع عشر أزداد عدد مؤسسات التعليم العالي مما دفع الى قيام المسؤولين عن القبول والتسجيل في الجامعات والمدارس بتشكيل اتحاد لتحديد ما إذا كانت مدرسة ما قد اعدت طلابها اعدادا ملائما لدخول الجامعة.

بعد الحرب العالمية الثانية شرعت الولايات المتحدة الامريكية قانونا تدفع الدولة بموجبه علاوة على غلاء المعيشة للموظفين عوضا عن الرسوم الجامعية، وهكذا اصبح من الضروري على الحكومة الامريكية ان

تقوم بشيء ما لضمان جودة التعليم في الكليات والجامعات التي ستتلقى الاموال من الحكومة الفيدرالية نظير قبول الطلاب فيها، وفي عام 1952 صدر قرار ينص على ان المؤسسات المعترف بها من قبل هيئات معتمدة من قبل الحكومة الفيدرالية هي التي ستتلقى التمويل الفيدرالي، لذلك يعد هذا القرار نقطة جوهرية لانطلاق الاعتماد الاكاديمي في امريكا. بعد هذا التاريخ تأسست هيئة الاعتماد الأكاديمي لإدارة الأعمال (AACSB)، اما الجهات المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي فقد كانت تعمل تحت اشراف جهات غير حكومية. في خمسينيات القرن الماضي وتأسست ايضا هيئة اعتماد التعليم بعد الثانوي المعروف اختصاراً باسم CopA وأصبحت هذه الهيئة مسؤولة عن وضع سياسات وإجراءات الاعتماد في التعليم العالي، وهي هيئة غير حكومية تعمل من أجل تحقيق الجودة في المؤسسات التعليمية. فضلا عن ذلك، توجد في الولايات المتحدة الامريكية مجالس إقليمية تختص بوضع معايير الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي وتنظم الإجراءات الخاصة بها، وتقوم هذه المجالس الإقليمية بالتقويم والإجازة والاعتماد للجامعة الأمريكية في شكلها الواسع كمؤسسة واحدة Marco Level طبقاً لمعايير معرفة بشكل عام مثل الإمكانات، والمصادر المادية والموارد التي تمتلكها الجامعة، ويسمى هذا النوع "الاعتراف بالمؤسسات التعليمية".

أما المعاهد المهنية والكليات الصغيرة فيتم تقويمها وإجازتها واعتمادها طبقاً لمعايير محددة تتعلق بالمناهج والأبحاث والوسائل التعليمية ونوعية المعارف والمهارات والقيم التي يكتسبها الطلبة، إذ يركز على الاعتراف ببرامج معينة، ويسمى " بالاعتراف التخصصي".

في عام 1996 قرر كل من المجلس القومي الأمريكي للتعليم واتحاد الولايات الوسطى للكليات والجامعات والاتحاد الأوروبي للجامعات تبادل الخبراء كأعضاء في فريق التقييم بهدف المشاركة في الآراء والخبرات ونتيجة لهذا المشروع تتعدد الخبرات الخاصة بعملية تقييم وضمان الجودة.

يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن نظام طوعي للاعتماد، إذ يوجد في الواقع ست مؤسسات للاعتماد في الولايات الجنوبية، والشمال الغربي والشمال والوسط والاتحادات الغربية مسؤولة عن اعتماد جميع الجامعات والكليات (الاعتماد المؤسسي) كما توجد بعض الوكالات المسؤولة عن اعتماد البرامج التعليمية، ويثار جدل حول مصطلح طوعي لأن الطلبة قد ينتسبوا الى كلية او جامعة غير معتمدة ثم يكتشفون بعد تخرجهم ان هناك فرق بينهم وبين اقرانهم المتخرجين من كليات معتمدة.

في عام 1997م تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي، ويعد هذا المجلس منظمة قومية مركزية تقوم بتنسيق أنشطة الاعتماد في الولايات المتحدة،وتضم أكثر من 3000 كلية وجامعة، و(60) عضوا من المعتمدين المختصين قومياً ومحلياً، ويضم المجلس لجنة مكونة من16 عضواً من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وممثلين لجهات رسمية وأهلية.

ويهدف مجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA) إلى التحقق من توفر الشروط الآتية في المؤسسة التعليمية وهي: الأهلية Advocacy، والخدمات Services، والاعتراف Recognition

وتقع مسؤولية ضمان جودة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على عاتق وكالات ومؤسسات الاعتماد ونظامها اللامركزي وهي تسعى بشكل مستمر نحو تحسين البرامج بواسطة سلسلة من القواعد والمعايير الملائمة لبيئة التعليم العالي.

- معايير الاعتماد في التعليم العالي في الولايات المتحدة الامريكية

أستجابة للتنوع الكبير في مؤسسات التعليم العالي في امريكا، فإن هيئات الاعتماد تستخدم معايير مختلفة لمنح الاعتماد المؤسسي او الخاص، وبشكل عام فأن هناك معايير تمثل قاسما مشتركا ينبغي توافرها لاعتماد المؤسسة التعليمية أو احد برامجها وهي:

1- توفر أهداف ملائمة للمؤسسة.

2- توفر موارد وإمكانات لازمة لتحقيق الأهداف.

3- اثبات قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

4- تقديم مؤشرات وأدلة للاستمرار في تحقيق الأهداف.

وهناك معايير أخرى أقرها مجلس اعتماد التعليم العالي يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تفي بها إذا أرادت الحصول على الاعتماد المؤسسي أو الأكاديمي وتتمثل تلك المعايير في الآتي:

1- تطوير الجودة الأكاديمية

2- المسؤولية: وهي رغبة الكلية واستعدادها الدائم للمساءلة من خلال تعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين في الكلية، او من خلال اشراك اولياء الامور والطلاب والمهتمين بأمور التعليم.

3- السعي نحو إحداث التغيير والتطوير المنشود وتقديم أدلة على ذلك.

4- استخدام إجراءات مناسبة لصنع القرار ومشاركة أصحاب المصالح في صنع قرار الاعتماد والسياسات والإجراءات المتعلقة به.

2- نظام الاعتماد فى المملكة المتحدة (حسين، 2005)

يوجد في المملكة المتحدة ما يناهز 180 جامعة وكلية للتعليم العالي، وهي تقدم تنوعا واسعا من الانشطة العلمية وتعمل في بيئة تنافسية سريعة التغيير، وتعد هذه المؤسسات التعليمية مستقلة لاتمتلكها الحكومة ولكن معظمها يعتمد في تمويله على الحكومة من خلال مجالس تمويل التعليم العالي.

تأسس مجلس الاعتماد الاكاديمي في بريطانيا عام 1984 وهو الجهة المخولة بمنح الإعتماد للمؤسسات التعليمية فى بريطانيا. يضم المجلس ممثلين عن هيئات القطاع الحكومى ويقومون بتقديم خدمة التفتيش والإعتماد، وتقوم الحكومة بتمويل هذا المجلس، ولكن في الوقت الحاضر يستطيع مجلس الإعتماد البريطانى British Accreditation Council (BAC) تمويل نفسه ذاتيا، كما أنه يعمل مع مجلس جودة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

في عام 1988 صدر في بريطانيا قانون إصلاح التعليم، وبموجب هذا القانون لا تستطيع الكليات منح درجات علمية حتى تكتسب الصلاحية لذلك، وهذا لايحدث الا إذا تم إعتمادها بواسطة (BAC) ، علما ان الاعتماد يتم على اسس طوعية، أى أن على الكلية أن تظهر رغبة فى تقييم مستقل لأدائها التعليمى، ويقع على عاتق الطلاب وأولياء الأمور التأكد من أن المؤسسات المانحة للدرجات العلمية معتمدة من قبل(BAC) فإذا لم تكن معتمدة ، فإن شهاداتهم العلمية تكون أقل من اقرانهم الذين تخرجوا من جامعات حصلت على الاعتماد الاكاديمي.

ويهدف مجلس الإعتماد البريطانى من إعتماد المؤسسات التعليمية الى تحقيق الآتي:-

1- تقديم الدعم والنصح لمؤسسات التعليم العالى، بهدف المحافظة على جودة التعليم وتحسينه.

2- تقديم دليل مستقل للطلاب الذين يبحثون عن تعليم عالي أو تعليم للكبار فى مؤسسة خارج الدولة.

3- تقديم اثبات عن المكانة الجيدة للمؤسسة التعليمية، للحكومة والهيئات الأخرى.

4- تمكين المؤسسة التعليمية من إثبات قبولها الطوعي للتفتيش المستقل ، وأنها تحقق شروط مجلس الاعتماد البريطاني وأن كل الجوانب الخاصة بالتعليم والتعلم فى المؤسسة تتم على وفق القواعد التي يحددها مجلس الاعتماد.

تمتد فترة صلاحية الاعتماد الاكاديمي في بريطانيا لخمس سنوات وبعدها تقدم الكلية طلبا الى BAC لتجديد الاعتماد ويتم الإعتماد من خلال التفتيش على المجالات الخمس الاتية (المبانى والصحة والأمان – الإدارة وكيفية تعيين أعضاء هيئة التدريس – إدارة الجودة – رعاية الطلاب – التعليم والتعلم و طرق التدريس والمصادر) التى تطبق على المؤسسات البريطانية.

تتمكن مؤسسات التعليم العالي من خارج بريطانيا للتقدم بطلب الاعتماد والذى يتم إما على شكل شراكة تعاونية رسمية مع هيئات التعايم العالى المختلفة، أو بواسطة اتفاقيات خاصة، وابتداءا من عام 1997 أنيطت مسؤولية تقييم جودة التعليم إلى هيئة ضمان الجودة Quality Assurance Agency (QAA) ، وهي وكالة مستقلة تهدف الى وضع نظام لضمان الجودة ومعايير الجودة فى التعليم العالى، وتعتبر هيئة ضمان الجودة هيئة مستقلة غير حكومية وتعمل كجمعية أهلية، كما يقوم مجلس جودة التعليم العالي HEQC بتقييم المظاهر المتعددة لجودة مؤسسات التعليم العالى الخاص، والى جانب BAC هنالك مؤسسات تمنح الاعتماد مثل OUVS وغيرها.

واعتبارا من عام 2004 فقد اصبح لزاما على جميع مؤسسات التعليم العالى فى بريطانيا تقديم معلومات عن قبول الطلاب واستمرارهم وتخرجهم، وعن أنظمة ضمان الجودة المطبقة فى المؤسسة التعليمية.

- أجراءات الاعتماد الاكاديمي فى المملكة المتحدة :

بعد اظهار مؤسسة التعليم رغبتها في الحصول على الاعتماد، يتم الاتفاق بينها وبين مؤسسة للاعتماد وتمر عملية الاعتماد بموجب جداول محددة تنفذ بموجبها الأمور التالية:

1. **زيارة المؤسسة التعليمية لمقابلة المسئولين، وللتعرف على مختلف نواحيها.**
2. **تقدم المؤسسة التي تطلب الاعتماد تقريرا عن أنظمتها، وأساليب التعليم وإجراءات ضمان الجودة، وبشكل خاص التقييم الذاتى.**
3. **تقوم هيئة الاعتماد بزيارة المؤسسة التعليمية للإطلاع على مدى تطبيق الأنظمة الخاصة بالجودة، وتتم مقابلة المسؤولين، واللجان الأكاديمية، والمعلمين، والطلاب.**
4. **تقدم هيئة الاعتماد تقرير عن نتائج الزيارة الثانية للمؤسسة.**
5. **مناقشة تقرير الزيارة مع المؤسسة التعليمية.**
6. **اصدار التوجيهات بالاعتماد أو الإصلاحات الواجب تأمينها للحصول على الاعتماد.**
7. **يسرى الاعتماد لفترة من 5 سنوات حيث تلتزم المؤسسة التعليمية بتطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي.**

3- الاعتماد الاكاديمى فى اليابان (الدهشان، 2007)

يتصف التعليم العالى في اليابان بتنوعه وتعدد اشكاله وتنظيماته ومحتواه، ويوجد في اليابان اكثر من 552 جامعة بضمنها الجامعات الافتراضية والتي يلتحق بها أكثر من 43.3 % من الشريحة العمرية التي تقع اعمارها بين 18-22، لذلك فقد ظهرت الحاجة في المجتمع الياباني الى نظام معياري لاحتواء هذا التنوع والتعدد في مؤسسات التعليم الجامعي بوجه خاص. ولتحقيق ذلك فقد انشأت اول هيئة للاعتماد في اليابان في عام 1947 واطلقت عليها تسمية " هيئة اعتماد الجامعات اليابانية Japanese- University Accreditation Agency (JUAA). يهدف الاعتماد في اليابان الى تحسين جودة الجامعات والإرتقاء بها محليا وعالميا.

يجري اعتماد الجامعات اليابانية من خلال نظامين:

النظام الأول: نظام الاعتماد Accreditation وهو الذى يمنح للجامعات التى تتقدم لأول مرة لطلب العضوية الرسمية فى هيئة الاعتماد، بشرط أن يكون قد مر على إنشاء الجامعة أربع سنوات حتى يكون لها الحق فى الانضمام لعضوية الهيئة.

النظام الثانى: نظام إعادة الاعتماد Re- Accreditation تمنح اعادة الاعتماد للجامعات التي حصلت على الاعتماد وذلك بعد مرور خمس سنوات من الحصول على الاعتماد (الأول) بالنسبة للجامعات التى تحصل على الاعتماد لأول مرة. كما تمنح اعادة الاعتماد بعد مرور سبع سنوات للجامعات التى حصلت على إعادة اعتماد من قبل.

ان الاعتماد واعادة الاعتماد متشابهين الى حد كبير، لكن الاختلاف يكمن في الجامعة لاتحصل على العضوية بهيئة الاعتماد الا بعد الحصول على الاعتماد بموجب النظام الاول. واستنادا الى النظام الثانى (إعادة الاعتماد) فإن الجامعة لاتفقد عضويتها حتى لو لم تحصل على إعادة اعتماد. والفرق الآخر هو أن إعادة الاعتماد يعتمد على ما إذا كانت الجامعة قد عملت بالتوصيات التى ذكرت من قبل خلال حصولها على الاعتماد بواسطة الهيئة.

معايير الاعتماد فى اليابان

بالنظر لتنوع مؤسسات التعليم العالى باليابان ، وإتساع عملية تقويم أداء المؤسسات التعليمية فقد وضعت الهيئة اليابانية لاعتماد الجامعات عدة معايير، يمكن استخدامها فى التقويم الذاتى للجامعات وهى :

- فلسفة الجامعة وأهدافها، والكيان التنظيمى لها، وسياسات ونظم القبول

- الإجراءات والنظم الإدارية، وسياسة إتخاذ القرارات الجامعية

- تطوير النظم الجامعية وتنظيم عمليات التعليم والتدريس

- نوعية الموظفين بالمؤسسة الجامعية

- نوعية الطلاب والحياة الطلابية

- نوعية الانشطة التربوية المقدمة للطلاب

- الانشطة البحثية وجودتها

- نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع

- العملية التعليمية وتتمثل فى المناهج الدراسية والامكانيات المتاحة للتعلم والمكتبات ومصادر المعلومات

- التمويل وقدرة الجامعة علي توفير الموارد المالية اللازمة لها

- وجود نظام للجودة التعليمية والبحثية بالجامعة

- رضا أصحاب الاعمال عن الجامعة وخريجيها

إن المعايير آنفة الذكر تضم جميع مكونات النظام التعليمى من حيث المدخلات والمخرجات والعمليات.

إجراءات الاعتماد في اليابان

تتلخص اجراءات الاعتماد في الجامعات اليابانية بالخطوات الاتية:-

1- اجراء تقويم ذاتى للمؤسسة او البرنامج لقياس ماتحقق من الاهداف

2- تقدم المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد تقريرا شاملا عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل ، وحسب متطلبات هيئة الاعتماد

3- إجراء تقويم خارجي بدون زيارة الموقع ، ويتم ذلك من خلال مايأتي :-

أ- تشكل هيئة الاعتماد لجنة من المتخصصين في المجالات المختلفة لاجراء مناقشة التقارير الجامعات ثم تقدم اللجنة تقريرا عن تقويمها لكل جامعة .

ب- بعد وصول تقرير الجامعة وتقرير اللجنة المقومة ، تصدر هيئة الاعتماد توصياتها والتزاماتها وتوجيهاتها لرئاسة الجامعة ،

ج- بعد وصول توجيهات هيئة الاعتماد (JUAA) تقدم كل جامعة خطة لتنفيذ التوصيات في موعد محدد.

د – يتم التقويم الخارجي بزيارة المؤسسة ، ويتم ذلك من خلال زيارة فريق من الهيئة إلى المؤسسة التعليمية، وذلك للتأكد من أن التوصيات التي أوصت بها الهيئة تم تنفيذها بالفعل ويستخدم ذلك لإعادة الاعتماد .

ان هيئة الاعتماد في اليابان لا تصنف الجامعات أو ترتبها حسب مستواها ، فهي إما أن تمنح الاعتماد للمؤسسة التعليمية او لا تمنحه. فضلا عن ذلك فأن الهيئة لا تحدد مدة معينة لسريان مفعول الاعتماد، ولا تسقط عضوية المؤسسة التعليمية حتى وإن لم تحصل على إعادة الاعتماد.

4- الاعتماد الاكاديمي في ألمانيا (Kehem, 2007) (حسين، 2005)

شهد العقدين الآخيرين طفرة كبيرة في ملامح إصلاح التعليم العالي بألمانيا، إذ تم الشروع بتطبيق اللامركزية داخل المؤسسات التعليمية. ركزت عمليات الإصلاح على الإدارة المؤسسية وتمويل المؤسسات وإجراءات تقييم وضبط الجودة وتحسين التعليم، وخاصة في عمليتي التدريس والمناهج التي أكد عليها بيان بولوجنا Bologna الذي صدر عام 1999 في اوروبا. بعد ذلك صدر اتفاق يؤكد على ضرورة أن يكون لمؤسسات التعليم العالي دور فعال في بناء وإعادة هيكلة مجال التعليم العالي في أوروبا من خلال الجهود المستمرة لإزالة العقبات وتطوير ووضع إطار هيكلي لعملية التدريس والتعليم اللذان يلعبان دوراً هاماً في تحقيق الجودة.

يعتبر التعليم العالي في ألمانيا مركزياً ويتصف بمركزية التمويل والإدارة، فالحكومة هي المسئولة عن إدارة التعليم إلا أن التنافس الدولي الذي أدت إليه الظروف الداخلية والخارجية التي احاطت بألمانيا دعت إلى ضرورة تقييم الجودة وتوفير المعلومات المناسبة لذلك، وتوضيح معايير ضمان الجودة والاعتماد للطلبة وأولياء الأمور وأصحاب المصالح.

يشير الاعتماد الاكاديمي الى حصول الكلية او الجامعة على شهادة أو رخصة تؤكد التزام المؤسسة وإتباعها للمعايير الموضوعة من قبل هيئات الاعتماد وذلك بالاستناد الى إجراءات تقويمية رسمية تطبق على برامج الدراسة أو المؤسسة نفسها إذ تمنح المؤسسة التعليمية خمس سنوات لتنفيذ ضمان الجودة.

تأسس مجلس الاعتماد الاكاديمي في المانيا عام 1999 ويعتبر هذا المجلس مسؤولاً من الدولة كلها، ويلقى الدعم من قبل بعض الاتحادات والمؤسسات مثل اتحاد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في ألمانيا.

ويضطلع المجلس بمهمة رئيسة وهي توفير الاعتماد الاكاديمي بالاضافة الى اعتماد المؤسسات التي ستصبح مسؤولة عن وضع البرامج واعتمادها بدلاً من المجلس.

يعتبر مجلس الاعتماد الاكاديمي المسؤول الوحيد عن اعداد المعايير لاعتماد وإجازة مؤسسات الاعتماد والبرامج، وتتمكن هذه المؤسسات من تقييم محتوى وجودة البرامج التعليمية وتهدف عملية الإيضاح من قبل مجلس الاعتماد إلى تحقيق المصداقية ووضوح إجراءات عملية التقييم. فضلا عن ذلك يوجد نظام للاعتماد وإعادة الاعتماد، ويمكن اعتماد الوكالات عندما تنسجم مع المبادئ والمعايير الأساسية لمدة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، ويتبعها بعد ذلك إجراءات إعادة الاعتماد. وقد قام مجلس الاعتماد بالتصديق على ثلاث نظم فردية، وثلاث متعددة التباين في جميع أنحاء ألمانيا، حيث يمثل التدريس المكانة الأولى بين هذه الموضوعات.

5- الاعتمادالاكاديمي فى فرنسا (Triby, 2009)

تعتبر فرنسا من الدول المتقدمة، وتسيطر الدولة على شؤون التعليم باعتباره خدمة قومية مهمة تحقق التماسك القومى، ومسؤولا عن تهيئة القوى العاملة للاجيال المقبلة. تتولى الحكومة الفرنسية مسؤولية رسم وتنفيذ السياسة التعليمية، وتتجه الدولة الان نحو اللامركزية فى اشرافها على التعليم مما يؤدى الى تنوعه ومرونته، فضلا عن ذلك تتجه سياسة التعليم فى فرنسا نحو انفتاح الجامعات الفرنسية على اسواق العمل ومراعاة تنوع البرامج الدراسية المؤسسات التعليمية، حتى تتمكن هذه المؤسسات من إنشاء أواصر فعالة ومثمرة مع البيئة الخارجية للمؤسسات التعليمية بكل متغيراتها. ولتحقيق ذلك فقد تشكلت اللجنة الوطنية للتقييم Comitte Nationale d`evaluation (CNE) بموجب قرار رئاسى وبرلمانى عام 1985، وتتبع هذه اللجنة رئيس الجمهورية مباشرة، لذلك فهى مستقلة عن رئيس الوزراء ووزير التعليم العالى والجهات الحكومية الاخرى. بموجب هذا القرار اصبح للجامعات استقلالية على الصعيدين الاكاديمي والمالي. فيما بعد صدر في عام 1989 قانونا منح اللجنة الوطنية للتقييم استقلالية ادارية وحصر ارتباطها برئيس الجمهورية مباشرة.

إجراءات التقييم والاعتماد في فرنسا (حسين، 2005)

تقوم لجنة التقييم (CNE) بأجراء تقييماً عاماً للمؤسسة ومراجعة للبرامج، ويجري التقييم بناء على طلب من المؤسسة التعليمية كما يمكن للجنة الوطنية اجراء تقييم لأي مؤسسة تعليمية تريد تقييمها بناء على تقارير سابقة عن اداء المؤسسة التعليمية. يشمل التقييم العام مراجعة أساليب التدريس والنشاطات البحثية ونظم الإدارة وبيئة التعليم، تقوم اللجنة بزيارة المؤسسة التعليمية كل ثمان سنوات وتنشر نتائج التقييم في تقارير سنوية. يمكن ان تتم عملية التقييم بناء على طلب وزارة التعليم العالي ايضا.

تستمر إجراءات التقييم لمدة سنة كاملة، وتتلخص خطواتها بما يأتي:-

1. يتم تعيين لجنة لتقييم مؤسسة التعليم العالى بالاتفاق بين اعضاء لجنة التقييم والمسؤولين عن المؤسسة التعليمية.

2. يلتقي اعضاء اللجنة مع المسئولين الأكاديميين والإداريين وممثلى الطلاب لشرح مفهوم التقييم.

3. تمنح المؤسسة حوالى ثلاث أشهر لتقديم تقرير عن تقييم وضعها إلى اللجنة.

4. تقوم لجنة التقييم بجمع المعلومات عن المؤسسة مثل المشاريع التى تقوم بها، وعدد خريجها العاملين فى المؤسسات وأي معلومات تجد انها مفيدة لعملية التقييم.

5. بعد الإطلاع على الوثائق الداخلية للمؤسسة وجمع المعلومات عنها تقوم لجنة التقييم بزيارات ميدانية للتحقق من مضمون التقاريرمن خلال مقابلة بعض المسئولين عن الشئون الإدارية وشؤون الطلاب والأساتذة والطلاب أنفسهم.

6. تقوم لجنة التقييم بإعداد تقريراً أولياً عن وضع المؤسسة خلال شهر من الزيارات الميدانية ويكون سرياً ويرسل إلى رئيس مؤسسة التعليم العالى.

7. تعود اللجنة إلى زيارة ميدانية ثانية للاجتماع بالمسؤولين للتعرف على ملاحظاتهم على التقرير حول التقرير.

8. تقوم اللجنة بإعداد التقرير النهائى وارساله إلى المؤسسة مع الملاحظات والتوصيات، وهنا يتوجب على رئيس المؤسسة الاجابة تحريريا.

9. ينشر تقرير لجنة التقييم وإلى جانبه رد رئيس المؤسسة، وتوزع هذه التقارير على رؤساء الجامعات وإلى وزارة التعليم العالى وبقية الوزارات ونواب المناطق، وتنشر على صفحة الانترنت الخاصة بلجنة التقييم.

ثانياً- تجارب الاعتماد الاكاديمي في بعض الدول العربية

1- الاعتماد الاكاديمي في العراق

ان التطور العلمي لأي مجتمع هو معيار التقدم والرقي، ولما كانت مسؤولية التطور العلمي تقع بالمرتبة الأولى على الجامعات والمؤسسات التعليمية، لذلك فقد بات على المؤسسات التعليمية في العراق الارتقاء ببرامجها التعليمية وجامعاتها الى مستوى المعايير الدولية لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي.

بذلت الجامعات العراقية جهودا حثيثة منذ عام 2001 لحصول بعض الاقسام او الجامعات شهادة بضمان الجودة، ففي الجامعة التكنولوجية/بغداد (قسم علوم الحاسبات) ظهرت اول مبادرة عراقية للحصول على شهادة الايزو 9001 وبرامج الاعتماد ضمن المحاور الأحد عشر المتمثلة بالرؤية والرسالة والأهداف والقيادة والموارد وأعضاء الهيئة التدريسية وشؤون الطلبة والخدمات الطلابية والبرامج الأكاديمية وطرائق التدريس وكذلك البحث العلمي وخدمة المجتمع والتقويم والأخلاقيات الجامعية. في عام 2005 وفي الجامعة

التكنولوجية (قسم هندسة الانتاج والمعادن) ايضا كانت هناك محاولة اخرى لتأهيل القسم للحصول شهادة الايزو 9001. ان تلك المحاولتين لم تكللا بالنجاح بسبب الظروف التي كانت تمر بالعراق آنذاك، فضلا عن ظهور معوقات عديدة حالت دون تحقيق جودة العملية التعليمية في الجامعات العراقية مثل ضعف أداء مدخلات الجامعات ومحاولة تطبيق معايير ومؤشرات مشتقة من بيئات تعليمية خارجية لا تنسجم مع البيئة التعليمية العراقية. بالرغم من المعوقات السابقة فأن وزارة التعليم العالي لم تكن بعيدة عن مواكبة الجودة، ففي عام 2009 تم استحداث مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمستوى قسم وكذلك على مستوى الجامعات العراقية مع تشكيل مجالس ضمان الجودة والاعتماد فيها دعماً لإدارة ومراقبة برامج المؤسسات التعليمية في البلد، وتم اصدار دليل جودة واعتمادية والذي يستند في محاوره على دليل اتحاد الجامعات العربية (كيطان، 2009).

في عام 2009 وبناء على توجهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تأسس مجلس ضمان الجودة والاعتمادية في الجامعة التكنولوجية، وقد اخذ هذا المجلس على عاتقه مسؤولية الاستعداد والتحضير لتطبيق مشروع ضمان الجودة والاعتمادية. ومازال المشروع في مرحلة التنفيذ. فضلاً عن محاولات الجامعة التكنولوجية، واستنادا الى توجهات الوزارة فقد تم تأسيس وحدات لضمان الجودة والاعتمادية في الكليات العراقية، ومن تجارب الاعتمادية الناجحة في هذا المجال كانت قد سجلت في كل من جامعة الكوفة وجامعة بابل وجامعة النهرين وجامعة بغداد.

ويضطلع مركز ضمان الجودة والاعتمادية في الوزارة بالمهمات الآتية (وزارة التعليم العالي، 2009):-

1- اقتراح الاستراتيجيات والخطط والسياسات التنفيذية لضمان الجودة والاعتمادية للجامعات وبرامجها الأكاديمية.

2- وضع منظومة الأطر المرجعية والمواصفات المعيارية والمقارنات التطويرية للمؤسسات التعليمية والجامعات والكليات والأقسام المتناظرة وبرامجها بالتعاون مع جمعيات الكليات المتناظرة وفق تخصصاتها مع الاستفادة من خبرات الهيئات المعنية.

3- وضع المؤشرات المعيارية للجودة التي تسترشد بها الجامعات العراقية من اجل الوصول إلى مستوى تحقيق الاعتماد.

4- وضع المعايير و المؤشرات الخاصة لضمان الجودة والاعتمادية لأنماط التعليم المختلفة.

5- وضع معايير الاختيار والتدريب للجان ضمان الجودة والاعتماد والقواعد المنظمة للعمل.

6- وضع أدلة إرشادية لأساليب تطبيق الجودة والاعتماد والقواعد المنظمة لعملهم ووضع الإرشادات اللازمة لعمليات التقويم الذاتي التي تباشرها المؤسسات الجامعية.

7- تصميم الملفات والاستمارات والجداول لتقويم الأداء وتوزيعها على الجامعات العراقية لاستيفاء البيانات المطلوبة.

8- وضع البيانات والإحصاءات التفصيلية عن الجامعات و الكليات والأقسام في الجامعات العراقية بما يضمن الاستفادة منها في كتابة التقارير المتعلقة بالجودة والاعتماد.

9- تصميم و اختيار البيانات التي تحقق الأهداف المرجوة.

10- تحليل المعلومات بالطرق العلمية المناسبة للجامعات العراقية بكلياتها و أقسامها المختلفة من اجل كتابة التقارير.

11- اقتراح تشكيل فريق التقويم الميداني ومتابعة زياراتها للمؤسسات الجامعية المستوفية لشروط التقدم للسير في إجراءات الاعتماد واستكمال المعلومات وإعداد التقارير بنتائج الفحص الميداني

12- متابعة إعداد تقارير جودة الأداء والاعتمادية المقدمة من فرق التقويم في الجامعات العراقية ومتابعتها بصفة دورية.

13- إنشاء مكتبة متخصصة وتجميع المعلومات عن نظم الجودة و الاعتماد المعتمدة في المؤسسات الجامعية والمتخصصة من مختلف المصادر العراقية و الإقليمية والدولية.

14- تقديم المشورة والتوجيه للجامعات التي لم تحقق المستويات المطلوبة من الجودة في العناصر المطلوب اعتمادها وما يجب على الجامعة القيام به من اجل تحقيق مستوى الجودة المطلوب بالتوافق التام مع معايير الاعتماد.

15- إنشاء الموقع الالكتروني لمركز ضمان الجودة والاعتماد و السعي لتحديثه بشكل مستمر.

2- المملكة العربية السعودية: تبنت السعودية في مطلع الالفية الثالثة استراتيجية لتطوير نظام التعليم العالي من خلال عدة مشاريع منها تأسيس الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الاكاديمي، وهي هيئة مستقلة تعمل بالتعاون مع الوزارات والجهات الاخرى المسؤولة عن ادارة مؤسسات التعليم العالي والاشراف عليها(مصطفى،2009، 36) وقد قامت هذه الهيئة بوضع مجموعة معايير لضمان الجودة والاعتماد في المنظمات التعليمية، وتغطي هذه المعايير أحد عشر مجالاً وهي:- الرسالة والاهداف، ادارة وضمان جودة البرنامج، العلاقة بالمجتمع، البحث العلمي، ادارة البرنامج، المرافق والتجهيزات، التعلم والتعليم، مصادر التعليم، التخطيط والادارة المالية، ادارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة، عمليات التوظيف. ان المعايير آنفة الذكر مبنية على الممارسات الجيدة المتعارف عليها في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم وقد تم تكييفها لتتلائم مع طبيعة المجتمع السعودي. ويعد التقييم الذاتي البداية الاساسية لعملية التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة التعليم، اذ انه يؤشر نقاط الضعف التي ينبغي على المؤسسة التعليمية العمل على تلافيها من خلال وضع خطط للجودة الاكاديمية تنفذ على وفق جداول زمنية على ان تأخذ بنظر الاعتبار الموارد البشرية اللازمة والمتاحة (النجار، 2007 ، 5).

3- المملكة الاردنية الهاشمية: تم انشاء العديد من الجامعات الاهلية في الاردن نتيجة لتسارع الاقبال على التعليم اولا، وليحل بدلا من الاتجاه نحو التعليم في الخارج مما ساعد في استقطاب العديد من اعداد الطلبة المتزايد. لقد دفع ذلك وزارة التربية والتعليم للعمل نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الاكاديمي ، لذا فقد تم انشاء مجلس اعتماد منظمات التعليم العالي الذي يضطلع بمسؤولية الاعتماد الاكاديمي في الاردن وتم تحديد مجموعة معايير خاصة بالاعتماد العام للجامعات الاردنية وهي (ابو الشعر،2009، 3):- التنظيم الاداري والاكاديمي، أعضاء هيئة التدريس، المختبرات، المكتبة، الاجهزة والتجهيزات والوسائل التعليمية، المباني والمرافق الاكاديمية، القبول والتسجيل، المرافق العامة والخاصة.

4- ليبيا:- أنشئ في ليبيا مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بموجب القرار رقم 164 لعام 2006 ، وهو الجهة المعتمدة قانونا بضمان الجودة والاعتماد في المنظمات التعليمية والذي قام بأعداد دليل ضمان الجودة والاعتماد، كما عمل على تحديد معايير الاعتماد الاكاديمي بستة معايير هي:-الخطة الدراسية، الطلبة، أعضاء هيئة التدريس والملاكات المساعدة لها، الكتب والدوريات والمعاجم والموسوعات، التجهيزات والادوات والوسائل التعليمية، المختبرات والمشاغل، والمرافق الخاصة (دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي،2010).

5-الامارات العربية المتحدة:- انشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام 2001 هيئة الاعتماد الاكاديمي واصدرت قرارا بالزام جميع المنظمات التعليمية الجامعية بالحصول على شهادة الصلاحية الرسمية تمهيدا للاعتراف بها (المهدي، 2009 ، 77). وقد اعتمدت معايير المجلس القومي لاعتماد برامج اعداد المعلمين(NCATE) مع بعض التعديلات والتغييرات من قبل الهيئة لتلائم البيئة الحالية وهي:- الرؤيا والرسالة، ضمان الجودة، البرامج التعليمية، اعضاء هيئة التدريس، الطلبة، مصادر التعلم، الموارد المادية، الموارد المالية، الافصاح العام والشفافية، الانشطة البحثية ، خدمة المجتمع (CAA, 2011).

6- مصر:- هناك دعوات ملحة ومتكررة الى تطبيق الاعتماد الاكاديمي بعدّه اداة لتقدم المنظمات التعليمية ومواكبتها للتطورات العالمية في وقت يتزايد فيه الطلب وتقل فيه الموارد المتاحة، واستجابة لذلك فقد صدر قرار رئيس الجمهورية بانشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بعد اقراره من مجلس الشعب (قانون رقم 82 لعام 2006) وكان ذلك في 5 يونيو 2006 ومقرها القاهرة وتتمتع بالاستقلالية وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، وتتضح معايير الاعتماد لها من خلال القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية (المهدي،2009، 81). تضم القدرة المؤسسة المعايير الآتية:- التخطيط الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، القيادة والحكومة، المصداقية والاخلاقيات، الجهاز الاداري، الموارد المادية والمالية، التقويم المؤسسي،

وادارة الجودة، المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة. أما معايير الفاعلية التعليمية فهي:- الطلاب والخريجيون، المعايير الاكاديمية، البرامج التعليمية/ المقررات الدراسية، التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة، اعضاء هيئة التدريس، البحث العلمي والانشطة العلمية، الدراسات العليا، والتقييم المستمر للفاعلية التعليمية.

7- الكويت :- تسعى جامعة الكويت منذ انشائها للوصول الى التميز في مستوى البرامج الاكاديمية بهدف تحقيق التنمية واحتياجات المجتمع. ويعد برنامج الاعتماد الاكاديمي احد الادوات المهمة لدعم وتعزيز برنامج التعليم العالي وتحقيق التميز على المستوى العالمي ، اذ من خلاله تتم عملية المقايسة للمعايير العالمية المتبعة في الجامعات المرموقة من خلال مؤسسات الاعتماد الاكاديمي والتعرف على نقاط الضعف في البرامج الاكاديمية لاصلاحها ونقاط القوة لتعزيزها وتنفيذ ماتصبو اليه الجامعة مستقبلا، ولتحقيق اهداف الخطة الاكاديمية والاستراتيجية جاء مشروع الاعتماد الاكاديمي كآلية اساسية لتحقيق اهداف الخطة منذ عام 2002. تمثل عملية تقييم مؤسسة الاعتماد الاكاديمي لبرنامج الكلية العنصر الرئيسي في مشروع الاعتماد الاكاديمي، اذ يشكل اعداد ملف التقييم الجزء الاكبر من عملية التقييم والذي يضم العناصر الاتية:- الرؤية والرسالة والاهداف والقيم، البرامج الاكاديمية متضمنة توصيف دقيق للمقررات، النشاط البحثي والاكاديمي لاعضاء هيئة التدريس، الموارد البشرية والمادية والفنية، المكتبة والمختبرات، الجمعيات المهنية والانشطة الطلابية. ومنذ عام 1990 ولغاية 2005 حصلت ثلاث كليات وقسمين في الجامعات الكويتية على الاعتماد الاكاديمي المؤسسي من منظمات منح اعتماد اكاديمي اجنبية، كما ان هناك احد عشر كلية وقسم في طريقها للحصول على الاعتماد الاكاديمي (مصطفى،2009 ،51-52).

8- السودان:- تماشيا مع السياسة العامة في السودان بهدف تحسين التعليم وضرورة ضمان الجودة لخريجي جامعة السودان فقد اصدر رئيس الجامعة في عام 2004 قرارا يقضي بانشاء لجنة التقويم والاعتماد والتي تغير اسمها الى ادارة التقويم الذاتي وضمان الجودة في عام 2009 وتضم المعايير الاتية(مصطفى، 2012 ، 32):- الطلبة ، الاهداف الاكاديمية، مخرجات البرنامج التعليمي، التطوير والتحسين المستمر، المنهاج الدراسي، اعضاء هيئة التدريس، التجهيزات والمختبرات والمعامل والورش، دعم الجامعة للبرنامج.

9- مجلس ضمان الجودة والاعتماد- اتحاد الجامعات العربية: أُنشيء مجلس ضمان الجودة والاعتماد عام 2007 ووضع مجموعة أدلة استرشادية للجامعات لتقويم جودة ادائها ضمن اطار اتحاد الجامعات العربية ، ويضم دليل التقويم الذاتي مجموعة محاور هي (رسالة الجامعة واهدافها وبرامجها، الموارد المالية

والمادية، الادارة، البرامج والتخصصات الاكاديمية وتقويم الطلبة، اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، الطلبة، البحث العلمي، خدمة المجتمع، المكتبات ومصادر المعلومات، العلاقات الثقافية والعلاقات العامة وشؤون الخريجيين)، وقد قام المجلس بالتعاون مع الجامعات العربية بتطبيق أدلة الجودة المعدّة من قبله وتم اختيار الجامعات الاتية (العبيدي، 2009، 18):- (الجامعة التكنولوجية وجامعة النهرين في العراق، جامعة 6 أكتوبر في مصر، جامعة الخرطوم في السودان، جامعة فيلادلفيا في الاردن، جامعة القلمون في سوريا، جامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن).

وبهدف توحيد الجهود في مجال الاعتماد وضمان الجودة فقد انشئت المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQA) (والتي كان يطلق عليها سابقا الشبكة العربية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم) وهي جمعية دولية غير هادفة للربح تأسست في بلجيكا عام 2007 بهدف الارتقاء بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام والتركيز على التعليم العالي في الدول العربية بشكل خاص، وتنضم ضمن هذه الشبكة مجموعة من هيئات الاعتماد والجودة في الدول العربية وهي كالاتي (العبيدي، 2009، 26-27):-

- **هيئة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الاردنية.**
- **هيئة ضمان الجودة والاعتماد في فلسطين.**
- **هيئة الاعتماد والتقويم في السودان.**
- **مجلس الاعتماد العماني.**
- **مجلس ضمان الجودة في البحرين.**
- **الهيئة الوطنية للاعتماد الاكاديمي والتقويم في السعودية.**
- **هيئة الاعتماد الاكاديمي في دولة الامارات العربية المتحدة.**
- **مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية في ليبيا.**
- **الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في مصر.**

الاستنتاجات

- **يتداخل مفهوم الاعتماد الاكاديمي مع مفاهيم ومصطلحات أخرى مثل ضمان الجودة وادارة الجودة الشاملة وتقويم الاداء والمراجعة المؤسسية وهي بمجملها تهدف الى تطوير المؤسسة التعليمية وتحسين ادائها بشكل مستمر.**
- **يعد الاهتمام بجودة مخرجات التعليم العالي الدعامة الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية والمتقدمة.**

- **ينعكس التطور العلمي للمؤسسات التعليمية في العراق وباقي الدول العربية مباشرة على المجتمع العربي، لذلك فأن تقدم الجامعات هو معيار لتطور المجتمع، والاعتماد الاكاديمي هو السبيل العقلاني لهذا المشروع.**
- **إن الاعتماد الاكاديمي المؤسسي والمتخصص ليس بالمفهوم الجديد وانما الجديد في الموضوع هو توجه مؤسسات التعليم في العراق والدول العربية نحو حصول الكليات والجامعات على الاعتماد، وان هذا الاهتمام لم يظهر إلا حديثا.**
- **هناك علاقة تبادلية بين مدخلي ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي، فالاعتماد الاكاديمي المؤسسي والمتخصص يهدف الى ضمان الجودة في البرامج التعليمية للمؤسسة، وكذلك ضمان اعداد خريجين يحملون مستوى عال من الكفاءة والمهارة في تخصصاتهم.**
- **يعد مدخل الاعتماد الاكاديمي مدخلا تطويريا يقود الى ضمان جودة اداء المؤسسة التعليمية والتحسين المستمر لمخرجات التعليم العالي.**
- **لايمكن تحقيق ضمان الجودة في التعليم العالي إلا من خلال عمليات التقييم المستمر فهو المدخل المنطقي لضمان وتحسين الجودة بشكل مستمر والطريق لحصول المؤسسة التعليمية على الاعتمادية.**
- **تبلورت البداية الحقيقية للاعتماد الاكاديمي من خلال المؤتمر الاول الذي أقامته المنظمة العربية للتنمية الإدارية في هذا الشأن عام 2006 وماتبعه من لوائح وتشريعات صدرت بخصوص موضوع الاعتمادية في معظم الدول العربية ومنها العراق.**
- **إن استحداث اقسام لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي على مستوى الوزارة والجامعات قد ساهم في نجاح هذه التجربة وحصول عدد من الكليات في جامعات العراقية على الاعتماد الاكاديمي مثل الجامعة التكنولوجية والنهرين وبغداد وبابل والكوفة.**
- **على الرغم من مرور حوالي خمس سنوات على تجربة الاعتمادية في الجامعات العراقية، الا انها ماتزال بحاجة الى تكثيف رعاية والتزام وزارة التعليم العالي ورئاسات الجامعات لانجاح هذه التجربة.**

- **ماتزال عملية ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات العراقية تعاني من مشاكل ادارية وتنظيمية ومالية وضعف في الخبرات العلمية والعملية.**

التوصيات

- **التأكيد على الدور الفاعل لوحدات ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الكليات والجامعات العراقية من خلال المشاركة الحقيقة والالتزام العالي من قبل قيادات التعليم العالي، ورفد هذه الوحدات بجميع الموارد اللازمة للقيام بمهمتها بنجاح.**
- **المشاركة الفاعلة والالتزام من قبل جميع اعضاء الهيئة التدريسية في عملية الحصول على الاعتماد الاكاديمي بأعتبار ان الاعتماد الاكاديمي هو مشروع طويل الاجل يصب في مصلحة عضو الهيئة التدريسية والطالب والمؤسسة التعليمية والمجتمع معاً.**
- **إنشاء قواعد بيانات خاصة ببرامج الاعتماد الاكاديمي في الكليات والجامعات العراقية تتضمن جميع البيانات اللازمة للاعتماد والتي تثبت اتفاق البرامج التعليمية مع اهدافها.**
- **إنشاء شبكات وطنية لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي وترتبط أيضا بشبكات الجودة العربية والعالمية لتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.**
- **إقامة شراكات وتحالفات ستراتيجية مع جامعات الدول المتقدمة للحصول على الاعتماد الاكاديمي من المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية.**
- **اعداد دراسات جدوى اقتصادية لعملية الاعتماد الاكاديمي بهدف تخفيض التكاليف الى ادنى حد ممكن وتعظيم الاستفادة من منافع الاعتماد الاكاديمي الى اقصى حد ممكن.**
- **فتح قنوات للتواصل مع هيئات الاعتماد الاكاديمي في العالم مثل CHEA و BAC للاستفادة من خبرات مثل هذه الهيئات في مجالات التدريب واعداد المدققين الخارجيين.**
- **اجراء المقارنات المرجعية للتخصصات المختلفة في الجامعات العراقية والجامعات العربية والعالمية بهدف اكتساب الخبرة والوقوف على معوقات التطبيق والعمل على تذليلها.**
- **اشراك العاملين في وحدات ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي بدورات تدريبية داخل وخارج العراق بهدف نجاح تطبيق متطلبات الاعتماد الاكاديمي.**
- **اعتماد التقويم الذاتي كوسيلة للتحسين المستمر واداة لتحقيق الاعتماد الاكاديمي.**

المصـــــــــادر

أولاً – المصادر العربية

1. ابو الشعر، هند غسان، 2009، معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي – جامعة آل البيت في الاردن نموذجاً، WWW.GULFKIDS.COM.
2. الجلبي، سوسن شاكر، (2011)، ضمان جودة واعتماد البرامج الاكاديمية في المؤسسات التعليمية، مؤتمر رابطة جامعات لبنان للفترة 29-30 نيسان، 2011.
3. الجلبي، سوسن شاكر، (2012)، تجارب الدول العالمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الاكاديمي لبرامج التربية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3713، ص 21-29.
4. الدهشان، جمال علي، (2007)، الاعتماد الاكاديمي: الخبرة الاجنبية والتجربة المحلية، المؤتمر السنوي الثاني لمعايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، للفترة 11-12 نيسان، ص 121-154.
5. الرشيد، محمد بن أحمد، (2009)، دراسة حول نظام اعتماد المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية . رسالة الخليج العربي. (20) . الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص 263 .
6. العبيدي، سيلان جبران،2009، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في اطار حاجات المجتمع ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت، 6-10 ديسمبر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة-تونس.
7. الفوال، محمد خير احمد والصافتلي، بسام محمود، 2010، تقويم جودة برنامج اعداد المعلمين في كلية التربية بالحسكة في ضوء معايير الاعتماد الاكاديمي وادارة الجودة الشاملة TQM، ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الثالث، العدد 6، 89-109.
8. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية،(2010)، دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ليبيا.
9. المهدي، سوزان محمد، 2009، التجارب العالمية والعربية في ادارة نظم الاعتماد الاكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وامكانية الافادة منها في مصر ، المؤتمر السنوي الرابع للاعتماد الاكاديمي في مصر.
10. النجار، صباح مجيد وجواد، مها كامل، 2013، نحو بناء معايير اعتماد اكاديمية عراقية ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد الثالث عشر، ص 132-158.
11. النجار، صباح مجيد وجواد، مها كامل، 2014، دراسة عقبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي الاهلي ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد الرابع عشر، ص 21-48.

12. النجار، عبد الوهاب محمد، 2007، تطوير متطلبات الاعتماد الاكاديمي كوسيلة لضمان جودة التعليم العالي : تطبيق على مؤسسات اعداد المعلمين، اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) ، الرياض، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
13. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الاكاديمي NCAAA (2011)، معايير ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، ص1-68.
14. حسن، عماد الدين شعبان علي، 2007، الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الاكاديمي في الجامعات العربية في ضوء المعايير الدولية، اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم ، بريدة ، المملكة العربية السعودية.
15. حسين ، سلامة عبد العظيم ،2005، ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، دار الصولتية للنشر والتوزويع ، الرياض، المملكة العربية السعودية .
16. حمزة، أسوان عبد الله ، 2012، تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الخامس، العدد 10، 43-60.
17. رئاسة الوزراء، (2006)، قانون رقم 82 لسنة 2006 بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، جمهورية مصر العربية.
18. صبري، هالة عبد القادر، 2009، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الاكاديمي- تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الثاني، العدد 4، 148-173.
19. كيطان، حسين سالم، (2009)، تطبيق نظام الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعة التكنولوجية، ندوة وحدة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعة التكنولوجية بغداد.
20. مصطفى، عبد الرحمن ابراهيم، 2012، تجربة التقويم المؤسسي وتطبيق التقويم الذاتي بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الخامس، العدد 10، 30-42.
21. مصطفى، عبد العظيم السعيد، 2009،الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في مصر وبعض الدول العربية والاجنبية (دراسة تحليلية)، المؤتمر السنوي الرابع للاعتماد الاكاديمي في مصر.

22. معايير الاعتماد وتقويم برامج التعليم في كليات العلوم ، Http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?p=623&mode=linear.

23. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2009)، الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي للسنوات 2009-2013، منشورات وزارة التعليم العالي.

ثانيا- المصادر الاجنبية

1- CAA, Commission for Academic Accreditation; (2011), Ministry of Higher Education and Scientific Research United Arab Emirates , Standards for Licensure and Accreditation, UAE.

2- David, B., & Harold, T. (2000). Quality in Higher Education, Rout ledge, The Taylor & Francis Group. Vol. 6.

3. Davis, D. J., & Ringsted, C. (2006). Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality? Adv Health Sci Educ Theory and Practice, 11(3), 305-313.

4. Holm-Nielson, L.B. (2001). Challenges for Higher Education Systems., Paper Presented at the International Conference on Higher Education, Jakarta, August.

5. Kehem, B. M., (2007), The German System of Accreditation, Public Police for Academic Quality Research Program, pp. 1-18.

6. National Quality Assurance and Accreditation. (2004). The Quality Assurance and Accreditation Handbook: National Quality Assurance and Accreditation.

7. Staggs,P. (1999). Strategic Planning as Total Quality Management Critical Success Factor, Journal of Organizational Leadership, Vol. 1, No. 1.

8. **Triby, E.,(2009), Accreditation of Prior Education for the Development of Higher Education, European Journal of Vocational Training, No. 46, pp. 114-128.**
9. **Uram, By Derek, (2005), A Study of Accreditation In Professional Educational Programs, unpublished masters thesis, University of Victoria.**